

الرسالة الفاصلة في تفسير خائب المودعين والمفلسين السجدة والعرفية بالمودعين المعاصرة

(الشيخ / عبد الرحيم بن السيد ابراهيم الهاشم
معيد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بالحجاء

المقدمة :

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى آثارهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين .. أما بعد :

فلما كانت بعض أحكام الزكاة والكفارات ونحوها منوطة بمقادير عينها الشارع الحكيم كيلا أو وزنا، تقديرا لا يجوز الخروج عنه عند العلم به أو ظنه، وتلك المكايل والموازين اندثرت في العصور المتأخرة، ولعل من أخصها عصرنا، حيث أنها تكاد تنعدم فيه، لما انتشر فيه ميزان الجرام، الذى عم العالم كله تقريبا، وأصبح ميزانا دوليا متعارفا عليه عند الجميع، وأحكام الشريعة عامة لكل زمان ومكان، مرتنة مع كل ما يحدث دون خلل بها، وكان علماء الشرع بعد القرون الأولى تقريبا قدروها بما انتشر في عصورهم، تسهيلا لهم ولبن بعدهم، وبراذا لعلم تعارض هذه الشريعة لما يحدث إذا كان غير معارض لها ... الخ قمت بجمع غالب تلك الموازين الواردة في النصوص الشرعية وأقوال العلماء، وسميتها شرعية تجوذاً، وإلا فهى عرفية دون ما جاء في النصوص الشرعية، ثم توصلت بما قدره أولئك العلماء - بفضل من الله تعالى - الى مقدار ما جاء في النصوص الشرعية بالميزان المعاصر (الجرام)، وبينت به معها مقدار أنصبة زكاة الحبوب والثمار في الجملة، وكذا الأثمان وما استجد منها في عصرنا، ومقدار مُدّ وصاع الكفارات ونصاب القطع في سرقة الذهب والفضة، وما يقوم بها من عملتنا المعاصرة، ومقدار قلتي الماء بالمساحة، والوزن بالجرام.

أوكل ذلك ليكون المسلم في هذا العصر وما بعده - إذا لم تتغير موازين عصره بل، ولو تغيرت استطاع الوصول الى ما يريد به حسابه على الجرام - ليكون على علم بمقادير تلك المكايل والموازين بما انتشر في عصره، فيخرج زكاة أمواله وكفاراته المقدرة بالكيل أو الوزن وما يقاس عليهما وهو مطمئن القلب ان شاء الله تعالى، وهذا مما يدل على سعة الشريعة وشمولها وصلاحياتها لكل زمان ومكان مهما تغيرت الأشياء وتوعدت، والحمد لله رب العالمين.

وكذا أوضحت المكايل والموازن العرفية ببلدنا الأحساء، مقرونة بما يعادلها بالميزان المعاصر، ليكون البائع والمشتري على علم واضح بمقاديرها من الجرامات، وما يمكن أن يستجد يحسب عليها .

واعلم أخى أنى قد حاولت بقصارى جهدى ، الدقة والضبط فى النقل والحساب واستعنت على ذلك بالله تعالى أولاً، ثم بكتب السلف الصالح التى اطلعت عليها، و ببعض أهل الخبرة فى بلدنا الأحساء الذين أثق بهم، كما وقفت على وزن بعض تلك المقادير العرفية بالجرام، لاتأكد من صحة ما يقولون فيطمئن قلبى، ومع كل ذلك الحرص، فانى لا أبرئ نفسي من الخطأ فيها، فانه من لوازم البشر غير المعصومين، ولكن يا أخى المنصف لا تتعجل بالتخطئة حتى تمنى النظر فيما يلوح لك خطؤه وتكرره، فان بان لك ذلك فانصحنى به ما دمت حياً، وإلا فأصلحه بعد التوثق منه والعهدة عليك .

ورحم الله القائل :

فامعن الفكرة فيما لاحا عيبا لكى لا تفسد الاصلاحا
فان تحققت فأصلح الغلط فليس غير الله من لم يسه قط

وأخر يقول :

وكم من عائب قولاً صحيحاً وأفته من الفهم السقيم

وختاماً استغفر الله العظيم من الزلل والخطأ، وأسأله تعالى أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، صواباً على المنهج المستقيم، كما أسأله دوام العافية فى كل أمرى وأن يرزقنى السير فى سبيله على أحسن قصد وأصوب منهج وأن يغفر لى ولوالدى ولمشايعى ولجميع المسلمين انه ولى ذلك والقادر عليه وصلى الله على نبينا محمد وعلى وآله وأصحابه أجمعين .

تمهيد :

١ - في ذكر بعض الأحاديث الواردة في المكايل والموازين الشرعية :

الأول : ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، ولا فيما دون خمس ذود صدقة، ولا فيما دون خمس أواق صدقة» .

(مسلم بشرح النووي ج ٧ ص ٥٠)

الثاني : ما رواه مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير ...»

(مسلم بشرح النووي ج ٧ ص ٥٨)

الثالث : ما رواه أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الوزن وزن أهل مكة، والمكيال مكيال أهل المدينة» .

(سنن أبي داود بشرح عون المعبود ج ٩ ص ١٨٨)

الرابع: ما رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت: ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد» .

(سنن أبي داود بشرح عون المعبود ج ١ ص ١٦٤)

٢ - في ذكر ما قاله بعض علماء الشرع في تلك الموازين والمكايل الشرعية :

قال الامام النووي رحمه الله تعالى: «وحدد الشارع نصاب كل جنس بما يحتمل الموازنة فنصاب الفضة خمس أواق وهي مائتا درهم بنص الحديث والاجماع وأما الذهب فعشرون مثقالاً والمعوّل فيه على الاجماع ... والأوسق جمع وسق ... والمراد بالوسق ستون صاعاً كل صاع خمسة أرتال وثلث بالبغدادى، وفي رطل بغداد أقوال أظهرها أنه مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع الدرهم»

(النووى على مسلم ج ٧ ص ٤٨ - ٤٩)

ثم بين رحمه الله أن التحديد بالأرطال تقريب لا تحديد (نفس الصفحات) .

قلت : وهذا صحيح مؤكد لأن الأصل فيها الكيل لا الوزن وفرق بينهما لاختلاف الأجناس ثقلاً وخفة جودة ورداءة .

وقال أيضاً رحمه الله : «وأجمع أهل الحديث والفقه وأئمة أهل اللغة على أن الأوقية الشرعية أربعون درهماً وهى أوقية الحجاز، وقال القاضى عياض : ولا يصح أن تكون الأوقية والدرهم مجهولة فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم وهو يوجب الزكاة ... كما ثبت فى الأحاديث الصحيحة قال : وهذا يبين أن قول من زعم أن الدرهم لم تكن معلومة الى زمان عبدالمملك بن مروان وأنه جمعها برأى العلماء، وجعل كل عشرة وزن سبعة مثاقيل ووزن الدرهم ستة دوانيق قول باطل وإنما معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن منها شىء من ضرب الاسلام وعلى صفة لا تختلف بل كانت مجموعات من ضرب فارس والروم وصغاراً وكباراً وقطع فضة غير مضروبة ولا منقوشة ويمنية ومغربية فأرأوا صرفها الى ضرب الاسلام ونقشه وتصييرها وزناً واحداً لا يختلف وأعياناً ليستغنى عن الموازين فجمعوا أكبرها وأصغرها وضربوه على وزنهم قال القاضى ولا شك ان الدرهم كانت حينئذ معلومة وإلا فكيف كانت تعلق بها حقوق الله تعالى فى الزكاة وغيرها وحقوق العباد ولهذا كانت الأوقية معلومة هذا كلام القاضى وقال أصحابنا أجمع أهل العصر الأول على التقدير بهذا الوزن المعروف وهو أن الدرهم ستة دوانيق وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ولم يتغير المثقال فى الجاهلية ولا الاسلام»

(النووى على مسلم ج ٧ ص ٥٢)

قاعدة :

قلت : واعلم أنه لا يقدر المكيل بالوزن إلا إذا فقد المكيال، أو ضبط مقدار وزن كل شىء، لأن الأصناف التى مكيالها واحد، تختلف فى موازينها لثقلها أو خفتها، فصاع التمر والبر ونحوهما أثقل من الشعير، والحبوب أيضاً يختلف وزن كل صنف عن الآخر لكن التفوات بين أنواعها لا يصل الى التفاوت بينها وبين الشعير^(١) .

(١) راجع ص ١١

وقال ابن قدامة رحمه الله: «والنصاب معتبر بالكيل فان الأوساق مكيلة وانما نقلت الى الوزن لتضبط وتحفظ وتنقل ولذلك تعلق وجوب الزكاة بالمكيلات دون الموزونات، والمكيلات تختلف في الوزن فمنها الثقيل كالحنطة والعدس ومنها الخفيف كالشعير والذرة ومنها المتوسط» (المغنى ج ٢ ص ٧٠١) .

قلت : وعليه، فجعل زكاة الفطر مثلاً وزنها واحد لكل الاصناف خطأ يترتب عليه اما النقص في الثقيل واما الزيادة في الخفيف وكلاهما مخالف للشرع المطهر الذي تولى تقدير أحكامه^(٢) .

(٢) راجع ص ١٤ - ١٥ تجد الفرق بين الاصناف .

« الفصل الأول »

الموازين والمكاييل الشرعية مقرونة بما يعادلها من الجرامات

قلت : إعلم أن الحساب فيها تقريبي وليس تحديدي. كما قال النووي رحمه الله
(النووى على مسلم ج ٧ ص ٤٨ - ٤٩)

أ) الحبة وتساوى ما يلى : -

$$١ - = \frac{1}{4} \text{ الثمن من الدرهم أى } (\frac{1}{48}) \text{ منه .}$$

(القاموس المحيط ج ٣ ص ٣٣٠)

٢ - (٠.٤٨٦ ر) من الجرام تقريبا^(٣).

ب) القيراط : يساوى ما يلى : -

$$١ - = \text{عند صاحب القاموس} = (٤) \text{ حبات ولكنه لم يصفها}$$

(القاموس المحيط ج ٣ ص ٣٣٠)

قلت هذا هو الراجح عندي لأن هذا مما يناط باللغة لاسيما وقد وافقه النووي
والخطابي من علماء الشرع وابن منظور من علماء باللغة.
تجد هذا عنهم عند حسابهم في مساواة الدرهم من الدوانيق في هذه الصفحة و
ص ٩ فكتبه له.

٢ - = وعليه فالقيراط = (٠.١٩٤٤ ر) من الجرام تقريبا .

وذهب صاحب مغنى المحتاج الى أنه $(\frac{1}{6} \text{ ع})$ حبات شعير معتدلة غير مقشورة
وقد قطع من طرفيها ما دق وطال. (مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٨٩) . وعليه

فالقيراط = (٢٠.٤١ ر) من الجرام تقريبا.

$$٣ - = (\frac{1}{4} \text{ دائق}) \text{ لسان العرب ج ٢ ص ٦٢ .}$$

(٣) عمدتى في ذلك هو أننى وزنت (٧٢) حبة شعير معتدلة غير مقشورة ومقطوع من طرفيها مانق وطال فجاء $(\frac{1}{4} \text{ ر})$
جرامات وقد وافقت الشيخ ابا بكر الجزائرى فقد ذكر أن وزنها $(\frac{1}{4} \text{ ر})$ جرامات ثم قسمتها على (٧٢) حبة فجاء
وزنها (٠.٤٨٦ ر) من الجرام تقريبا . (٤) وهو المرجع راجع ص ٩

(ج) الدرهم : يساوى ما يلى : -

- ١ - = (١٢) قيراطا لأنه (٦) دوانيق والدائق قيراطان - (النوى على مسلم ج ٧ ص ٥٢) - القاموس المحيط ج ٣ ص ٣٣٠ - معالم السنن ج ٣ ص ٦١ .
- ٢ - = $(\frac{7}{10})$ مثقال بالاجماع (النوى على مسلم ج ٧ ص ٥٢ ومغنى المحتاج ج ١ ص ٣٨٩) .
- ٣ - = بالجرامات على رأى صاحب القاموس = (٢٣٣٢٨) جرام تقريبا .. وعلى رأى صاحب مغنى المحتاج = $(\frac{29}{10})$ جرام تقريبا أو (٢٤٥) جرام تقريبا .
- ٤ - = (٤٨) حبة عند صاحب القاموس (ج ٣ ص ٣٣٠) قلت: هذا هو الراجع عندى كما سبق ذكره عند القيراط و $(\frac{2}{5})$ (٥٠) عند (صاحب مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٨٩)

والاحكام الشرعية المناطة به منها نصاب زكاة الفضة والقطع في سرقته

أما نصاب زكاة الفضة فتساوى (٢٠٠) درهم بنص الحديث والاجماع (النوى على مسلم ج ٧ ص ٤٨ - ٤٩) وعليه تساوى بالجرامات على رأى صاحب القاموس (٤٦٦,٥٦) جراما وبالريالات العربية (الفضة) - على وزن العرف بأن الريال = (١١,٥) ^(٥) جراما - تساوى (٤٠,٥٧) ريالا عربيا فضة تقريبا أى (٤٠) ريال و $\frac{1}{4}$ ، $(\frac{7}{10})$ العشر من الريال وبهذا يتبين النظر في تقدير المشايخ نصاب زكاة الفضة بستة وخمسين ريالاً فضلاً لأنهم والله اعلم بنوه على المثلث العرفي ^(٦) كما سيأتي بيانه والأحكام الشرعية في المقادير لا تناط بالعرف إذا علم تقدير الشارع فيها وقد توصلت إليه بطريق الظن والله اعلم بالصواب. وعلى رأى صاحب مغنى المحتاج = بالجرامات (٤٨٩,٨٤) جراما تقريبا وبالريال العربى على وزن العرف = (٤٢,٥٩) ريال أى (٤٢) و - والعشر. وعلى كل هذا فالأولى الأخذ بالأحوط منها - وهو الأقل - فى الزكاة لاسيما وأن الفرق يسير ولا أعرف دليلا على تحديد ذلك إلا أن صاحب القاموس إمام

(٥) وقد وزنت واحداً من الريالات فجاء (١١,٦٦) جراماً ولكن المعمدة فى هذا العرف حيث يساوى فيه (١١,٥)

جراماً والفرق يسير فلعله مقابل وسخ أو نحوه وقد حصل مقله فى الجنيه فراجع ص ١٢

(٦) راجع ص ١٨ .

في اللغة العربية ولعل هذا مما يناط معرفته بها، وعليه فنصاب زكاة عملاتنا المختلفة في كل بلد إسلامي وغيره إذا أردنا أن نقومها بالفضة كما هو مذهب بعض أهل العلم، فالتنا نتعرف على قيمة جرام الفضة ثم نضربه في (٤٦٦ر٥٦) جراماً أو نتعرف على قيمة الريال العربي ثم نضربه في (٤٠٥٧) ريالاً. وحيث أنه في بلدنا الاحساء قيمة الريال الآن ١٤٠٣/١٢/٢٢ هـ بالريالات السعودية تساوى ١٧ ريال سعودياً فيضرب في (٤٠٥٧) يخرج (٦٨٩ر٦٩) ريالاً، وهذا ليس مطرداً وإنما المعمول فيه على قيمة ريال الفضة.

وأما نصاب القطع في سرقة الفضة فالأولى أن نأخذ بالأكثر لأن الخلاف يورث الشبهة، لا سيما وأنه لا مرجح قطعاً لأحدهما على الآخر، والأكثر بتقدير صاحب المغنى، حيث أن الدرهم على رأيه = (٢ر٤٤٩٢) جرام ونصاب القطع (٣) دراهم كما هو مبين في الأحاديث وكتب الفقه عند أكثر أهل العلم فالتنصيب بالجرامات = (٧ر٣٥) جرامات تقريباً، وقيمتها من المتاع المسروق أو النقد المسروق - غير الذهب إذا قومناهم بالفضة، كما هو مذهب بعض أهل العلم، يساوى عشرة ريالات وثمان وسبعون هللة سعودية على فرض أن قيمة الريال العربي الآن ^(٦) (١٧) ريالاً سعودياً، فقيمة الجرام منها = (١ر٤٨) ريال تقريباً.

واعلم أن تقويم غير الذهب والفضة بأحدهما في الزكاة ونحوها أو بالأحظ للمساكين منها محل خلاف بين أهل العلم ليس هذا محل تحقيقه والترجيح بينه لكن راجع. (المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ٢٤٢) و (سبل السلام ج ٤ ص ٤١) وغيرها من كتب الفقه والحديث المطولات.

(د) المثقال ويسمى (بالدينار) أيضاً وكلاهما واحد كما هو مبين في صفحات كتب المراجع التي ذكرتها آخر البحث .

١ - (٦٩) حبة تقريباً راجحاً على رأى صاحب القاموس لأن الدرهم عنده = (٤٨) حبة. والمثقال = $(\frac{3}{1} \text{ ر } \frac{1}{7})$ درهم لأن الدرهم = $\frac{7}{10}$ المثقال كما سبق ^(٧) بالاتفاق .

(٦) أى ١٤٠٣/١٢/٢٢ هـ.

(٧) راجع ص (٨ - ٩) .

وعند صاحب مغنى المحتاج = ٧٢ حبة وصفها كالسابق^(٨) لأن الدرهم عنده يساوى $(\frac{2}{5} \times ٥٢)$ حبة وصفها كالسابق^(٨) والمثقال = $(\frac{3}{1} \times ١)$ درهم .
 وذهب ابن حزم الى أن المثقال = ٨٢ حبة و $\frac{2}{3}$ حبة و $\frac{1}{3}$ العشر من الحبة وقال بأنه أخذه من اتفاق أهل مكة على ذلك . (المجموع للنووى ج ٦ ص ١٦)
 ٢ - = $(\frac{3}{1} \times ١)$ درهم بالاجماع، (النووى على مسلم ج ٧ ص ٥٢) (ومغنى المحتاج ج ١ ص ٣٧٩) .
 ٣ - = عند بعض أهل العلم (٢٤) قيراطا وحكى ابن عبد البر فى التمهيد الاجماع عليه (تصحیح حديث صلات التراویح عشرين ركعة والرد على الألبانى فى تضعيفه للشيخ اسما عيل الانصارى ص ١٤) .
 وحكى الخطابى أن الاجماع على أنه (٢٢) قيراطا الاحبة بالشامي معالم السنن ج ٣ ص ٦٣) قلت: والحق أنه بعد الحساب وجدته يساوي $(\frac{1}{1} \times ١٧)$ قيراطا .
 بالقيراط الذى ذكرته فى هذا البحث^(٨) لأن الدرهم = ١٢ قيراطاً والمثقال = ١ درهم .

ولكن لعل خلافهم لاختلاف البلدان فيه .
 ٤ - = $(\frac{1}{4} \times ٣)$ جرامات كما ذكره الشيخ أبوبكر الجزائرى فى كتابه (الجمل فى زكاة العمل ص ١٧) وبين فى كتابه أنه وزن ٧٢ شعيرة، وقد وزنت ذلك العدد بنفسى فجاء مثل ما قاله الشيخ أبوبكر فالحمد لله على الاتفاق والتوفيق .
 ومعلوم أن هذا الوزن على أن المثقال (٧٢) حبة كما هو رأى صاحب مغنى المحتاج أما على رأى صاحب القاموس (٦٩) حبة فيساوى (٣٣٤) جرامات تقريبا وهو المرجح عندي كما سبق بيانه وسبب ترجيحه عند ذكر القيراط . وعلى رأى ابن حزم يساوى (٣٩٩) (٩) جرامات تقريبا راجحا .

(٨) راجع ص (٨) .

(٩) وعلى تقدير وزن شيخنا محمد بن ابراهيم المبارك نفعا الله به انظر ص (١٤) لد (البر) بمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى ساوى (٥٦٠) جراما فانى أخذت هذا المقدار من البر ووضعت فى اناء ثم وضعت الى حده شعيرا، فجاء وزنه ٤٦٠ جراما وعليه فالمثقال (٣ -) أى (٣٨٣) جرامات تقريبا وانما اعتبرت المثقال بالشعير لأن علماء الشرع أناطوه به ولأننا لو أخذنا ٥٦٠ جراما من الشعير لجاء أكثر من المد، والمد أناء كيل يستوى فيه الشعير وغيره من حيث الكمية لا الوزن فتفطن لذلك، وأما على عرف الاحساء والرياض فمتراد بين (٥٧ر) أو (٤ر) أو (٤٦٦) جرامات، انظر ص ١٨ .

وأما الأحكام المناطة بالمشقال في الذهب فمعناها نصاب زكاة الذهب وغيره من النقد الحالي - غير الفضة - إذا قَوِّمَ به كما هو مذهب بعض أهل العلم ومنها أيضاً نصاب القطع في سرقة الذهب وغيره من الأمتعة والنقد الحالي غير الفضة - إذا قَوِّمَ به كما هو مذهب بعض أهل العلم .

وكما قلت سابقاً إن باب الزكاة، الأخذ فيه بالأقل، أحوط، وأبرأ للذمة، وأحظ للمساكين، لا سيما عند الاختلاف في تقديره ولا حجة أعلمها مرجحة لاحدها على أحد^(١٠)، وعليه فقد اعتمدت تقدير صاحب القاموس^(١١) لأنه أقل من تقدير صاحب مغنى المحتاج وابن حزم رحم الله الجميع ولأنه إمام في اللغة وهذا ما يناط بها والله أعلم وقد وافقه النووي وابن منظور^(١٢) .

وحيث إن نصاب الذهب في الزكاة يساوى (٢٠) مثقالاً بنص الإجماع كما سبق، فإن نصابه بالجرامات = $(٢٠ \times ٣٤٤) = (٦٦٨)$ جراماً تقريباً. وتقديره بالجنيهات السعودية والاسترلينية على أن وزن كل منهما (٨) جرامات باتفاق أهل الخبرة^(١٤) فمقداره بها = $٦٦٨ \div ٨ = ٨٣٥$ جنيهات أى (٨) جنيهات، $\frac{١}{٤}$ جنيه و $\frac{١}{٤}$ جنيه وبهذا يتبين النظر في تقدير المشايخ لنصاب الزكاة في الذهب بأحدى عشر جنيهاً ونصف ($\frac{١}{٢}$) تقريباً لأنهم والله أعلم بنوه على المئقال العرفي.. والا حتى على رأى ابن حزم لا يأتي هذا الوزن والعمدة في الأحكام الشرعية ما قدره الشرع إلا ما أناطه بالعرف وهذا مما تولى الشرع تقديره. ونصاب الزكاة من غير الفضة إذا قَوِّمَها بالذهب كما هو مذهب بعض أهل العلم فإنا نتعرف على قيمة الجرام بأى عملة ثم نضربه في (٦٦٨) جراماً فما خرج فهو نصابه من تلك العملة وعلى فرض قيمة الجرام عندنا في السعودية (٣٥) ريالاً فإن نصاب الزكاة بريالاتنا = $(٣٥ \times ٦٦٨) = (٢٣٣٨)$ ريالاً على أن هذا غير مطرد لأن المعول عليه قيمة الجرام وهي تتغير .

(١٠) راجع ص (٨) .

(١١) راجع ص (٨) .

(١٢) راجع (ص ٨ - ٩) حول كلام النووى والخطابى وابن منظور في مساواة الدرهم من الدوانيق. تجد صحة ما ذهب إليه صاحب القاموس المحيط .

(١٣) راجع ص (٨) .

(١٤) وقد وزنت ثلاث جنيهات فاختلفت فتارة أقل من ٨ وتارة أكثر وتارة (٨) ولكن أهل الخبرة يقولون (٨) فاعتمدته .

وأما نصاب القطع في سرقة الذهب فهو $\frac{1}{4}$ دينار كما هو معروف في أبواب السرقة من كتب الحديث والفقه وعليه فنصابه بالجرامات الآن = (٤+٣٣٤) = (٨٣٥)ر من الجرام أى $\frac{3}{4}$ و $\frac{1}{4}$ ونصف العشر من الجرام .

ونصاب القطع في سرقة الريالات السعودية مثلا عند من يقوم بالذهب على أن قيمة الجرام (٣٥) ريالا سعوديا = $(\frac{1}{4} \times ٢٩)$ ريالا تقريبا. وبالصبط (٢٩٢٢٥) ريالا وكل عملة يعرف بها نصاب القطع فيها بقيمة (٨٣٥)ر من الجرام من تلك العملة. وكذا من الأمتعة ما ساوى ذلك القدر.

(هـ) الأوقية تساوى

١ - = (٤٠) درهما بالاجماع (النوى على مسلم ج ٧ ص ٤٨ - ٤٩) .

٢ - = (٤٨٠) قيراط بالحساب .

٣ - = (٩٣٥٢) جراما على تقدير صاحب القاموس أى = $(\frac{1}{4} \times ٩٣)$ جراما تقريبا وعلى حساب صاحب مغنى المحتاج للمثقال السابق = (٩٨) جراما تقريبا .

٤ - = (٢٨) مثقالا .

(و) الرطل

١ - = $(\frac{4}{8} \times ١٢٨)$ درهما (النوى على مسلم ج ٧ ص ٤٨ - ٤٩)

والمراد به رطل بغداد، ومن خلال بحثى أجد أن علماء الشرع رحمهم الله اذا اطلقوا الرطل فهو البغدادى ولذا أقاموا حساباتهم عليه .

٢ - = ٩٠ مثقالا . (مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٨٣)

٣ - = (٣٠٠٦) جرام تقريبا أى $(\frac{3}{5} \times ٣٠٠)$ جراما على تقدير صاحب القاموس .

وأما على تقدير صاحب مغنى المحتاج فيساوى (٣١٥) جرام .

الاحكام المناطة به :- ويناط به عند بعض أهل العلم حكم أن الماء يتنجس اذا بلغ أقل من قلتين بمجرد ملاقاته للنجاسة ولو لم يتغير، والقلتان (٥٠٠) رطل بغدادى تقريبا (مغنى المحتاج ج ١ ص ٢٥) وعلى ذلك فوزنها بالكيلو تساويات على رأى صاحب القاموس = (١٥٠٣) كيلو جرام وعلى رأى صاحب مغنى المحتاج تساويان (١٥٧٥) كيلو جرام.

وقد رت بذراع وربع مكعبا، وفي المدور عمقا ذراعان ونصف ، في ذراع وربع
تقريبا عرضا .. (مغنى المحتاج ج ١ ص ٢٥) .

(ح) المد : يساوى

١ - ملء كفى الانسان المعتدل اذا ملأها ومد يديه بها (القاموس المحيط ج ٣
ص ٣٤٩) .

٢ - (١ $\frac{1}{3}$) رطل بمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قول الشافعى وأهل الحجاز،
وقال أبو حنيفة وأهل العراق هو رطلان، (النووى على مسلم ج ٧
ص ٤٨ - ٤٩، لسان العرب ج ٢ ص ٤٩٤، القاموس المحيط ج ٣
ص ٣٤٩) .

٣ - (١٧١ $\frac{3}{7}$) درهم (مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٨٢) .

٤ - (١٢٠) مثقالا (مغنى المحتاج ج ١ ص ٣٨٢) .

٥ - زنة (٢٠) ريالا فرنسيا من البر قال شيخنا الفاضل محمد بن ابراهيم المبارك
المالكي نفعا الله به: «وفي سنة حجتنا عام ست وأربعين وثلاثمائة وألف هجرية ..
اجتمعنا في المدينة بجملة من علمائها المحققين وأخذنا مدا نبويا - بالاجازة عليه
فوجدنا ملأه من البر زنة عشرين ريالا فرنسيا (التعليق الحاوي على الشرح
الصغير ج ٣٢ ص ١٨٣٢) .

- وعليه فوزنه بالجرامات اذا كان من البر (٥٦٠) (١٧) جراما لان الريال الفرنسى
= ٢٨ جراما وهذا فى البر والعقدس الاحمر والارز الباكستانى والاحسانى والتمر
وما شابههم فى الوزن من الحبوب والثمار أما الشعير على ذلك الكيل - أى كيل
ذلك المقدار من البر فى إناء كلته بنفسى - فانه = (٤٦٠) جراما لانه من الحبوب
الخفيفة (١٩) بخلاف البر فهو من الحبوب الثقيلة، ولذا لو أخذت ذلك الوزن من

(١٥) راجع ص ٨ والمراد به المتقال الشرعى .

(١٦) ولو أنيط مقدار المتقال بالبر على هذا الكيل والوزن لجاء (٤ $\frac{1}{3}$) جراما أى (٤٦٦) تقريبا لان البر أنقل من

الشعير لكن بعض العلماء رحمهم الله أناطوه بحب الشعير وبعضهم أطلق. راجع ص ٨.

(١٧) راجع ص ١٨ .

(١٩) راجع ص ٧ .

البر وأخذت مقداره من الشعير ثم وضعته في اناء البر الذى يسع مدا منه لكان صغيرا عليه .

وأما على تقدير صاحب القاموس فمد الشعير = (٤٠١) جرام .

وعلى تقدير صاحب معنى المحتاج فمد الشعير (٤٢٠) جراما

وقد وزنت مدا بيدي من الأرز الباكستانى فجاء (٦٥٠) جرام تقريبا، ومن الشعير فجاء (٥٢٠) جراما تقريبا وهذا يدل على التفاوت بين الشعير وغيره لكن في يدي زيادة على يدي الانسان المعتدل كما يعلم ذلك من يعرفني، إلا أن هذه الزيادة تورث الظن بصحة ما ذكرت بعاليه لان الزيادة مقابل الفرق .

وأما الأحكام المناطة بالمد فهي مطلق الكفارات عند أكثر أهل العلم كالاطعام في الصيام واليمين والظهار ونحوهم .

فالمد من الارز والبر ونحوهما = (٥٦٠) جرام وعلى هذا فجعل كفارة اليمين اذا خرجت بالمد فهي تساوي $٥٦٠ \times ١٠ = ٥٦٠٠$ جرام أي خمسة كيلوات وستائة جرام تقريبا وان كان من الشعير فهو (٤٦٠) جراما على باب الاحتياط وأما على تقدير أن المثلثال (٧٢) حبة أو (٦٩) حبة فهو كما في عاليه .

وكذا التمر فيزن (٥٦٠) جرام تقريبا كالبر أيضا وثقله في مقابل الفجوات بين أفراده بخلاف البر فمخصوصة أفراده وقد كلت ذلك بنفسى .

٦ - ملء اناء الزبدة (الاسترالية الذى يزن منها ٣٤٠ جرام المعروف لدى العامة مرتين الى طرفه الأسفل من طوقه الاعلى تقريبا، هذا على تقدير شيخنا محمد بن ابراهيم المبارك، للبر الذى ذكرته عاليه، وأما على تقدير الشعير بوزن المثلثال منه (٧٢) أو (٦٩) حبه فهو ملأه مرتين إلا ربع تقريبا راجحا ولا يلتبس عليك الأمر فانه تقريبي والفرق يسير وهذا التقدير في هذا الاناء صالح للتقيل والخفيف لأنه كيل والكيل لا يختلف وهو الأصل في هذه الأشياء.

(ط) الصاع يساوي :

١ - = (٤) أمداد (معنى المحتاج ج ١ ص ٤٠٥) .

٢ - = (٤٨٠) مثقال .

٣ - = (٨٠) رايالا فرنسيا من البر ونحوه من الحبوب الثقيلة قال شيخنا محمد بن

ابراهيم المبارك بعد كلامه السابق «فترجح بذلك ما قاله الأشياخ من كون الصاع الشرعي زنته ثمانون ريالاً فرنسياً» (التعليق الحاوى ج ٢ ص ١٨٣) .
أما في الشعير والحبوب الخفيفة فيزن على حسب كيل الشيخ محمد للبر (٦٥ $\frac{5}{7}$) ريالاً فرنسياً، وعلى حساب صاحب مغني المحتاج (٦٠) ريالاً فرنسياً .

٤ - = (٥ $\frac{1}{3}$) أرطال بغدادى هذا قول الشافعى وأهل الحجاز وقال أبو حنيفة وأهل العراق (٨) أرطال . (جامع الاصول ج ١ ص ٤٤٢) (النوى على مسلم ج ٧ ص ٤٨ - ٤٩) (ولسان العرب ج ٢ ص ٤٩٤) .

٥ - = (٦٨٥ $\frac{5}{7}$) درهم .

٦ - = (٢٢٤٠) جرام أى (٢ $\frac{1}{4}$) كيلو تقريباً وهذا في الارز ونحوه أما في الشعير ونحوه من الخفيف على كيل الشيخ محمد بن ابراهيم (١٨٤٠) كيلو جراماً تقريباً وعلى وزن صاحب مغنى المحتاج (١٦٨٠) كيلو جراماً وهذه المقادير هى مقدار زكاة الفطر من الحبوب كل على حسب ما التمر فيساوى (٢٢٤٠) جراماً أى (٢ $\frac{1}{4}$) كيلو تقريباً لأنه أثقل من الشعير وانه الكيل واحد وهو ياتل البر (٢٠) .

٧ - = ملء اناء الزبدة السابق ذكره بوصفه المذكور معه (٨) مرات من البر وغيره على حساب شيخنا محمد بن ابراهيم للبر ، وأما على حساب الميثقال (٧٢) أو (٦٩) حبة شعير فهو (٧) مرات والله أعلم .

٨ - = (٦ $\frac{2}{3}$) ربعات في عرف بلدنا الأحساء وهو أيضاً في الحبوب الثقيلة كالبر والارز دون الشعير ونحوه - والربعة = ١٢ ريالاً فرنسياً كما سيأتى وهو (٢٨) جراماً ومن الشعير = (٥ $\frac{5}{7}$) الربعة بالحساب على تقدير الشيخ محمد بن ابراهيم للبر وأما على تقدير صاحب مغنى المحتاج = (٥) ربعات، ومن التمر على حساب الشيخ محمد بن ابراهيم للبر فتساوى (٦ $\frac{2}{3}$) ربعات كالبر (٢١) .

(ى) الوسق يساوى

١ - = (٦٠) صاعاً (النوى على مسلم ج ٧ ص ٤٨ - ٤٩) .

(٢٠) ، (٢١) ، راجع ص ١٤ .

٢ - = على حساب تقدير الشيخ محمد بن ابراهيم للبر من البر بالكيلو ($\frac{2}{10} ١٥٤$)
 كيلو جرام ومن الشعير ونحوه على نفس الحساب ($\frac{2}{10} ١١٠$) كيلو جرام وعلى
 حساب صاحب المغنى من الشعير = ($\frac{4}{10} ١٠٠$) كيلو جرام ومن التمر =
 ($\frac{2}{10} ١٥٤$) كيلو جرام تقريبا كالبر^(٢٢)

قاعدة مهمة :

قلت : - اعلم بأن ما مر من المكاييل والموازين الشرعية هي التي تناط بها أحكام الشرع في الزكوات والكفارات ونحوهما دون غيرها من العرفية، وعليه فتبقى العرفية لما يتبايع به الناس بينهم فإذا أطلقوا شيئاً ذهب إلى عرفهم بخلاف ما رتب الشارع الحكم عليه فالمرجع فيه تلك التقديرات التي ذكرتها في المكاييل والموازين الشرعية قال الخطيب الشربيني رحمه الله عند زكاة الفطر: «والعبرة بالصاع النبوي ان وجد أو معياره، فان فُقِدَ أخرج قدر يتيقن أنه لا ينقص عن الصاع» (مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٠٥) قلت: لذا ينبغي الأخذ بالأكثر في الكفارات وزكاة الفطر، وبالأقل في غيرها من الزكوات فانه المتيقن، والاحظ للفقراء، والأبرأ للذمة ولا مرجع أعلمه في ذلك إلا قول أهل اللغة وقد وافقهم النووي كما ذكرته عند حساب الدرهم.

وكما أنه لا يجوز النقص فكذا لا تجوز الزيادة اذا تيقن المقدار الشرعى أوطن « وقد منع من ذلك الامام مالك رحمه الله سدا لذريعة تغيير المقادير الشرعية ». التعليق الحاوى على الشرح الصغير ج ٢ ص ١٢٨ .

قلت : وهذا أمر متعين فان أمور الشرع المعلومة بالقطع أو بالظن لا يجوز تعديها زيادة أو نقصا لان في ذلك افتيات على الشارع فيدخل في باب الابتداع المذموم وقد ذكر ابن الرفعة طرقا من ذلك اطلعت عليه مؤخرا .
 (الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان لابن الرفعة ص ٤٥) .

(٢٢) راجع ص ١٤

« الفصل الثانى »

الموازين والمكاييل العرفية^(٢٣)

مقدرة بالموازين المعاصرة (الجرامات)

- ١ - المثقال قد اختلف تقديراتهم له ففى الذهب (٤ر٥٧) جرامات تقريبا لان الجنيه يساوى $(١ \frac{٣}{٤})$ مثقال وهو يزن (٨) جرامات فى عرفهم، وفى الريال العربى (الفضة) = (٤ر٦) جرامات لانه فى عرفهم (١١ر٥) جراما ويزن $(٢ \frac{١}{٣})$ مثقال، والفرنسى (٤ر٦٦) جراماً تقريبا لانه يزن (٢٨) جراما ويعتبرونه (٦) مثاقيل .

٢ - التولة تساوى :-

$$١ - = (٢ \frac{١}{٣}) \text{ مثقال .}$$

$$٢ - = (١١ \frac{١}{٢}) \text{ جراما .}$$

٣ - الجنيه (سعودى - استرلينى) : (٨) جرامات .

$$١ - = (١ \frac{٣}{٤}) \text{ مثقال .}$$

$$٢ - = (٨) \text{ جرامات .}$$

٤ - الريال العربى :-

$$١ - = (١١ \frac{١}{٢}) \text{ جراما .}$$

$$٢ - = (٢ \frac{١}{٢}) \text{ مثقال .}$$

٥ - الأوقية :- $١ = \frac{١}{٣٦}$ من الرطل ، $٢ = (١٢ر٤٣)$ جراما .

٦ - الريال الفرنسى :

$$١ - = (٦) \text{ مثاقيل ومثقاله (٤ر٦٦) جرامات .}$$

$$٢ - = (٢٨) \text{ جراما .}$$

٧ - الربعة =

$$١ - (١٢) \text{ ريالاً فرنسياً .}$$

(٢٣) كلها فى عرف الاحساء وبعضها فى عرف الرياض كالمثقال .

٢ - = (٣٣٦) جراما والمعمول به أنها (٣٣٣ر٣) جرام أى $\frac{1}{3}$ كيلو .
 علما بأنه على حسابهم للفقرة ($\frac{2}{3}$ ٦) ربعات يكون وزن الربرة (٣٣٦) جراما
 وهذا هو الصحيح لان كونها ($\frac{1}{3}$) كيلو تقريبي وليس تحديديا .

٨ - الرطل =

١ - (١٦) ربالا فرنسا .

٢ - (٤٤٨) جرام .

٣ - = (٣٦) أوقية (وهى غير الشرعية اذ هى أقل من الشرعية بكثير) .

٩ - الوزنة =

١ - (٣) أرطال .

٢ - (٤٨) ربالا فرنسا . فى الاحساء وفى الرياض (٥٢) .

٣ - (١٣٤٤) جراما أى = (١) كيلو و (٣٤٤) جراما تقريبا عند الاحساء .

١٠ - القياسة:-

١ - (٣٢) ربرة .

٢ - (١٠٧٥٢) جرام أى = ١٠ كيلو و ٧٥٢ جرام تقريبا أى ($\frac{3}{4}$ ١٠) كيلوات جرام
 تقريبا .

١١ - الموسمية =

١ - (١٢) قياساة مع الشلب .

٢ - = (١٢٩٠٢٤) كيلو جراما تقريبا أى (١٢٩) كيلو جراما تقريبا .

١٢ - المن =

١ - أربع مراحل أحسانية وزن (الواحدة) (٦) جياسات .

٢ - (٢٤) قياساة .

٣ - (٢٥٨ر٠٤٨) كيلو جراما أى (٢٥٨) كيلو جراما تقريبا .

فائدة: وقد بلغنى أن المن المقرر الآن = (٢٤٠) كيلو جراما، والناس لا يتبايعون بالكيلو وإنما
 بالمن، والمن كيل عرقى، عرف وزنه، فينبغى تقديره على ذلك الوزن - (٢٥٨) كيلو
 جراما - من البر والتمر ونحوهما .

١٣ - الصاع = (٣) كيلوات جرام .

١٤ - المد = (٧٥٠) جرام أى ($\frac{٣}{٤}$) كيلوجراماً .

واعلم أن هذا الصاع والمد لا تقدر بها الكفارات والزكوات لانها عرفيان وليسا شرعيين

وقد سبق مقدار الشرعية بالجرامات فراجعه .

١٥ - الكيلو =

١ - ($٢ \frac{١}{٤}$) رطل . وعلى حسابهم هذا يكون الكيلو (١٠٠٦,٥٦) جرام .

٢ - (١٠٠٠) جرام ورطله بالدقة = ($٤٤٤ \frac{٤}{٩}$) جرام .

هذا الرطل العرفي أما الشرعي فتقدم وزنه والبيوعات انما تناط بالعرفي .

الخاتمة :

الحمد لله رب العالمين ولا عدوان إلا على الظالمين والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على عبد الله ورسوله سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى آثارهم واهتدى بهديهم الى يوم الدين .. أما بعد :

فانه من خلال بحثى لهذا الموضوع فى غالب كتب السلف الصالح رضى الله عنهم والاستفادة من أهل الخبرة أختم بحثى بالملاحظات التالية :

- ١ - ينبغى على كل باحث منصف أن يبحث عن الحق ولا يتعصب لرأى من الآراء، وأن يجتهد مهما استطاع فى النقل عنهم بالأمانة العلمية والتحقيق من أقوالهم وعدم امراها دون نظر وتقليب وموازنة بين أقوالهم وتقديراتهم عموماً، وتقديرات الواحد منهم خصوصاً فيما يتعلق بعضه ببعض، مع عدم التعرض بزم المخالف للصواب ان ظهر .
 - ٢ - ينبغى (ان لم يجب) على كل من فتح الله عليه شئ علمه، أن يحرص على تحقيقه وإفادة الآخرين به . وأرجو من الله أن يعيننى على اضافة تقديرات المسافات الشرعية فى غير هذه العجالة عند اعادة النظر فيها، ومن أراد ذلك فالبحت منتشر فى بطون الكتب وفائدته بارزة والحاجة اليه موجودة .
 - ٣ - أرجو من المطلع على هذه الرسالة ان كان من أهل العلم المحققين أن يدقق فيها ويوافينى بالخطأ ان وجد، ما دمت حياً، وان مت فهو فى حل اذا تحقق ذلك وراجع مع بعض أهل العلم الثقات .
 - ٤ - أرجو من بلى أمر المسلمين أن يحاول الدقة فى تقدير ما يناط بالموازين والمكاييل الشرعية والعرفية مما ينتشر فى عصره، ثم توزيعها على من يتعامل بذلك وأمرهم بذلك على وجه السلطة، وليحذر الحيف فيها أو الزيادة عليها فانها تدخل فى باب المظالم .
- والله أعلم .. وصلى الله على عبده ورسوله سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

« ثبت المراجع »

لعلك أثناء اطلاعك على هذه الرسالة لا تجد بعض هذه المراجع مدونة هناك، ولكن اعلم بأننى اطلعت على ما فيها ولم أدونها اكتفاء بما ذكرته واختصارا فى الكلام ولذا سأعطيك أرقام أجزائها وصفحاتها لتساعدك عند مراجعتك لها .

- ١ - معالم السنن على سنن أبى داود للخطابى ج ٣ ص (٦١ - ٦٣) المكتبة العلمية بيروت ط . رقم (٢) عام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ٢ - مسلم بشرح النووى ج ٧ ص ٤٨ : ٥٨ المطبعة المصرية ومكتبتها .
- ٣ - عون المعبود شرح سنن أبى داود ج ٩ (ص ١٨٨ - ١٩٠) المكتبة السلفية ط ١٣٥٨/٢هـ .
- ٤ - جامع الاصول (ج ١ ص ٤٤٢) .
- ٥ - سبل السلام (ج ٤ ص ٤١) ن جامعة الامام محمد ط . مطابع الرياض .
- ٦ - فتح القدير (حنفي) (ج ٢ ص ٢١٨) ط مصطفى البابى رقم (١) ١٣٧٩هـ .
- ٧ - حاشية ابن عابدين (حنفي) (ج ٢ ص ٢٩٦) - مصطفى البابى .
- ٨ - التعليق الحاوى على الشرح الصغير (مالكى) (ج ٢ ص ١٧٧ - ١٨٧ - ١٨٨) مصطفى عيسى البابى .
- ٩ - المجموع للنووى (شافعي) (ج ٦ ص ١٦) ن المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- ١٠ - مغني المحتاج (شافعي) (ج ١ ص ٣٨٩ - ٤٠٥) ط مصطفى البابى ط ١٣٧٧هـ .
- ١١ - المغني لابن قدامة (حنبلي) (ج ٢ ص ٧٠١، ج ٣ ص ٣٣، ج ٨ ص ٢٤٢) ن مكتبة الرياض الحديثة .
- ١٢ - الروض المربع بحاشية ابن القاسم (ج ٣ ص ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٤٣) (حنبلي) .
- ١٣ - الدرر السنية (ج ٤ ص ٣١٦) ط، المكتب الاسلامى بيروت .
- ١٤ - لسان العرب (ج ١ ص ٣٦٥، ج ٢ ص ٤٩٤) ط لسان العرب .
- ١٥ - القاموس المحيط (ج ٣ ص ٣٣٠ - ٣٤٩) مصطفى البابى ط ١٣٧١/٢هـ .

- ١٦ - تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة والرد على الألبانى فى تضعيفه «للشيخ اسمايل الانصارى ص ١٤» .
- ١٧ - الجمل فى زكاة العمل للشيخ أبى بكر الجزائرى - مطابع الرشيد بالمدينة المنورة ١٤٠٢هـ .
- ١٨ - شيخنا الفاضل صالح العلى الناصر رئيس قسم الفقه بكلية الشريعة بالرياض حفظه الله ونفعنا الله والمسلمين بعلومه .
- ١٩ - فتاوى فضيلة الشيخ عبدالله بن حميد غفر الله لنا وله ووالدنا والمسلمين شريط رقم (١) .
- ٢٠ - الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان لابن الرفعة الأنصارى بتحقيق د/ محمد الحاروف - دار الفكر دمشق ١٤٠٠هـ .
-